

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
الجمهورية العربية السورية
وزارة الرعاية والاجتماعية وشؤون المرأة والطفل

وزارة الرعاية والاجتماعية وشؤون المرأة والطفل

مكافحة الفقر

من أجل السودان آمن ومتقدم

الجهود والتطلعات

٢٠٠٦م

المقدمة:

الفقر ظاهرة مركبة ومتعددة الأبعاد ومواجهته تأخذ منظورين:

الأول: هدف عاجل لتخفيف وطأته وشدته.

الثاني: هدف إستراتيجي يتطلع لمواجهة شاملة لعوامل الفقر وتعطيل آليات توليده أملاً في إجنتات جذوره.

يأتي إعداد هذه الورقة في وقت أكمل فيها السودان صناعة السلام وبدأت مرحلة بناء السلام، وتم التوافق على أساليب التصدي للفقر في الآجال الزمنية المختلفة وتحدت مهام حكومة الوحدة الوطنية في السعي لإيجاد حل شامل للمشاكل الاقتصادية والاجتماعية في السودان ، باستبدال النزاع ، ليس بالسلام فحسب وإنما بالعدالة الاجتماعية والسياسة والاقتصادية واحترام الحريات والحقوق الأساسية للشعب السوداني.

تجدر الإشارة إلى أن جهود التصدي لظاهرة الفقر ظهرت في الوثائق الرسمية بدأ من الإستراتيجية العشرية الشاملة التي أستهدفت إخراج (٢مليون) أسرة من الفقر. وضحت جلياً في شكل موازنات بدأ منذ موازنة العام ٢٠٠٠م ببرنامج الدعم الاجتماعي.

تحاول هذه الورقة إلقاء الضوء على الجهود المبذولة الوطنية والدولية املاً في صياغة برامج محددة للتصدي للفقر تشكل جزءاً من الخطة الخمسية للدولة (٢٠٠٧-٢٠١١م). وصولاً لهذا الهدف تستعرض الورقة:

١. ما تم الاتفاق عليه في المؤتمرات الدولية.
٢. الجهود الوطنية في التصدي للظاهرة.
٣. التجارب الناجحة والدروس المستفادة.
٤. وتخلص الورقة إلى أهم الاستنتاجات والتوصيات.

المؤتمرات الدولية:

جاء مؤتمر القمة التنموية الاجتماعية في العام ١٩٩٥م محدداً أهدافه في التصدي للفقر والبطالة والتفكك الاجتماعي من خلال عشرة التزامات التزم به رؤساء الدول فضلاً عن الإعلان السياسي (وتردد صدئ ذلك في كل المؤتمرات العالمية (مؤتمر السكان والتنمية ومؤتمر المرأة ببيكين ومؤتمر التنمية المستدامة جوهانسبيرج). وقد تبلورت كل هذه المؤتمرات في مؤتمر الألفية في عام ٢٠٠٠م والذي حدد ثمانية أهداف كمية للتنمية والتقدم الاجتماعي يتم إنجازها بحلول عام ٢٠١٥م.

المستجدات الوطنية:

باكتمال منظومة السلام بدأت مرحلة جديدة للتنمية والتصدي للفقير و تشكل وثيقة تقدير الاحتياجات (JAM) إطاراً تنموياً في المدى المتوسط يهدف إلى استدامة السلام والتنمية وإزالة الفقر.

وتعتبر جميع شرائح الجاه ذات صلة بالتصدي للفقير في إطار الواقع الوطني.

الوضع الراهن :

سبقت الإشارة ان الفقر ظاهرة متعددة الابعاد وقياسها يمكن ان يكون نقدي او غير نقدي والمفاضلة ليست لاستبعاد احدهما الا انه نسبة الهشاشة قاعدة البيانات لقياس فقر الدخل وطبيعة الظاهرة في السودان فضلنا ان يقيم الوضع الراهن من خلال مؤشرات الرفاه الاجتماعي في هذا الإطار تشير المصادر المتوفرة إلى أن حوالي ٢٧% من الاسر يعيشون في مستوى معيشة عالي و ٣٨% يعيشون في مستوى معيشة وسط و ٣٥% يعيشون في مستوى معيشة منخفض وذلك حسب مسح الأمم المتحدة الآمنة ١٩٩٩م وبالتأكيد قد طرأ تحسن أكثر خلال السنوات الأخيرة للأسف لا يوجد مصدر شامل لقياسه ونستعرض في الفقرات التالية الجهود المبذولة.

١. أداء الاقتصاد الكلي

- يعتبر تحفيز النمو الاقتصادي أمراً سياسياً للحد من الفقر في هذا الإطار حقق الاقتصاد السوداني معدلات نمو عالية في الفترة من ٢٠٠٠ - ٢٠٠٥م بلغت في المتوسط ٧,١% وهي معدلات كافية للقضاء على الفقر خلال عقدين من الزمان.
- لكن يبدو أن الفقر والبطالة لم يستجيبا لمعدل النمو كما هو متوقع ومن الضروري الاهتمام بجانب التوزيع وأن يكون النمو عريض القاعدة، وأهمية زيادة الموارد المخصصة للتنمية الاجتماعية من الناتج المحلي وهي معدلات ضعيفة الآن مقارنة بالمعدلات العالمية وصل المعدل في عام ٢٠٠٦م إلى ٣%.

١-١. البطالة والتشغيل والأجور

يعتبر توفير فرص العمل الأداة الأساسية في التصدي للفقير ومن الجهود المبذولة في هذا المجال توظيف مباشر لحوالي (٣٠,٠٠٠) الف خريج في العام ٢٠٠٤-٢٠٠٥م. كما ساهم مشروع الاستخدام المنتج وتشغيل الخريج بتمليك مشروعات لحوالي (١٣,٥٠٠) خريج.

كما تم مراجعة الأجور سنوياً وتم زيادتها بنسبة ٢٠% في ابريل الماضي.

١ . ٢ البرنامج الوطني لتخفيف وطأة الفقر

نفذت وزارة المالية والاقتصاد الوطني منذ العام ٢٠٠١م البرنامج الوطني لتخفيف وطأة الفقر شمل ١٧ مجالاً للدعم الاجتماعي من ضمنها مياه الشرب، العلاج ، إجلاس التلاميذ الا ان مجالات الدعم الاجتماعي قد تقلصت إلى مجالين دعم الكهرباء وصندوق دعم الطلاب.

٢ . أداء القطاعات الرئيسية:

١-٢.. القطاع الزراعي:

القطاع الزراعي(نباتي ، حيواني، غابي) هو المحرك الاساسي لمعظم قطاعات الاقتصاد وتم في هذا المجال تأهيل كثير من المشروعات الزراعية المروية و مشروعات الري من خزانات وسدود وإصلاح مشروع الجزيرة وتوسيع الإئتمان الزراعي فضلاً عن التمويل الحكومي المباشر وتركيز الاسعار من خلال مشروع المخزون الإستراتيجي كما تم الاهتمام بإكثار وتوزيع البذور المحسنة لكن يبدو أن إنتاجية الفدان لازالت متدنية وتشكل النهضة الزراعية (النفرة الخضراء) ضرورة قصوى للارتقاء بهذا القطاع الذي يوفر القوت والدخل لمعظم سكان السودان وتسخير التقنية الحيوية لإنجاز ذلك.

بذلت جهود طيبة في السيطرة والتحكم في معظم امراض الحيوان علماً بان السودان أكبر منتج للالبان واللحوم في الوطن العربي بنسبة ٣٥% و ٤٣% على التوالي.

٢ . ٢ الأمن الغذائي:

يشكل التحرر من الجوع المدخل الاساسي للقضاء علي الفقر والمحافظة علي النفس. في هذا السياق اسهمت جهات عديدة في توفير الغذاء وبخاصة في مناطق النزاعات كما يوضح جدول (٤).

جدول رقم (٤):

الجهة	الكمية بالطن	المبالغ بالدولار
ديوان الزكاة	200.000	0
جهاز المخزون الإستراتيجي	199.000	0
العون الغذائي بواسطة العون الإنساني(مواد مختلفة)	0	594.899.795 *
الجملة الكلية	399.000	594.899.795

* المبلغ يشمل الترحيل والإدارة

٣ . ٢ . القطاع الصناعي

تبلغ مساهمة الصناعة نسبة ٢٨% وتبلغ مساهمة الصناعة التحويلية حوالي ٧% علماً بأنها تستوعب أقل من ٢% من العمالة الوطنية وتحتل الصناعات الغذائية الصدارة في المساهمة في هذه القطاع.

بذلت جهود طيبة في إعادة تأهيل قطاع النسيج وتمويله مما أدى إلى توسيع فرص عمل قطاعات كثيرة مثل المرأة والشباب.

علماً بأن قطاع النسيج من القطاعات كثيفة العمالة مما يساهم مباشرة في تخفيف الفقر. السودان له من الموارد الخام المحلية في مجال الالبان واللحوم والخضر والفاكهة والزيت والحبوب الغذائية إمكانات طيبة.

المطلوب انتقاء الصناعات للمجالات أعلاه والتي تكون كثيفة العمالة. ومن ناحية أخرى تم تحويل مؤسسة التنمية السودانية إلى مصرف التنمية الصناعية للمساهمة والدفع الإيجابي في إطار تمويل الحرفيين وصغار المنتجين.

٣ . ٢ . قطاع البترول:

• شكل اكتشاف وتصدير البترول ١٩٩٩م نقلة رئيسية في الاقتصاد السوداني حيث شكل نسبة عالية من الصادرات والموازنة العامة وأهم من ذلك يقدر أنها من ذلك التاريخ بدأ دخل الفرد يزيد بنسبة ٤% ويقدر متوسط دخل الفرد الآن بحوالي ٧٠٠ دولار سنوياً هو ضعف خط الفقر المحدد عالمياً بدولار في اليوم .

٣ . الخدمات الأساسية:

٣ . ١ . التعليم :

بذلت جهود كبيرة في مجال التعليم من حيث التوسع في المدارس وزيادة معدلات الالتحاق والاستيعاب (زاد معدل النمو السنوي في مرحلة تعليم الأساس إلى ٥,٤% وزاد معدل النمو في مرحلة الثانوي من ١٨,٢% إلى ٢٧%).

مما اتاح تيسير التعليم لكافة شرائح المجتمع السوداني ، وارتفعت مدارس الرحل من ٥٩٦ إلى ١١٢٣ (٢٠٠١-٢٠٠٥م).

زاد عدد المدارس منذ العام ١٩٩٢م بحوالي ٦١% وعدد التلاميذ بنسبة ٤٤% وبلغ معدل القبول (٦٧,٨) والاستيعاب (٦١,٦) في العام ٢٠٠٥م.

عموماً مؤشر التعليم الأساسي في البلاد ٧٥,٢% يفوق الدول الأقل نمواً ولكن أقل من مؤشر الدول النامية، أما مؤشر الأمية فإنه يعادل مؤشر الدول الأقل نمواً (٥٠%).

• بذلت جهود في الولايات خاصة في مجال فئات الرحل وذوي الاحتياجات الخاصة وأتاح الدستور مجانية التعليم.

- من المسائل الضرورية نشر التعليم الفني والحرفي.

٣ . ٢ الصحة:

الصحة الجيدة من أهم مكونات الرفاه الاجتماعي والإنفاق على الصحة يجب النظر إليه من المنظور الكلي للصحة (سلوك - غذاء - بيئة - وقاية وعلاج). الجهود المبذولة في مجال الصحة استمرار قرار مجانية العلاج بأقسام الحوادث والمستشفيات وبلغ العلاج المجاني مبلغ ٤,٥ مليار دينار ودواء بمبلغ ٣,٥ مليون دولار وتوطين العلاج بالداخل بتوفير معدات بمبلغ ١٧ مليون دولار. نسبة الزيادة في عدد الأسرة في الخمس سنوات من ٠,٧٢-٠,٧١ سرير لكل ١٠,٠٠٠ والمرافق الصحية ظلت كما هي بمعدل ٠,١ لكل ١٠,٠٠٠، وكذلك زادت سعة المستشفيات بنسبة ١٠%.

- تعمل جهات عديدة في دعم الصحة مثل ديوان الزكاة والمنظمات الطوعية ووكالات الأمم المتحدة في التطعيم والتحصين وخدمات الأمومة والطفولة ومكافحة الإيدز والصحة الإنجابية حيث دعمت بمبلغ ٤٥ (مليون دولار في العام ٢٠٠٥م).
- تحقيق مجانية خدمات الرعاية الصحية الأولوية التي كفلها الدستور ويظل التحدي.

٣ . ٣ المياه:

يعتبر توفر المياه من أهم محددات الفقر ويشكل الحصول على المياه من مصادر محسنة من الأولويات التي تعمل الدولة على تأمينها. المستهدف في مجال مياه الشرب للإنسان والحيوان هو الوصول الى معدل استهلاك الفرد في اليوم في الريف ٢٠ لتر يومياً وفي الحضر ٩٠ لتر/ يومياً وهذه هي المواصفات الأدنى عالمياً ومن خلال الدعم المركز خلال عام المياه (٢٠٠٣م) ارتفعت نسبة التغطية لمياه الشرب النقية إلى حوالي ٥٨% في الحضر و٧٨% في الريف وتظل إدارة وتشغيل وصيانة مرافق المياه تحدياً خاصة في الريف. ويظل مؤشر المياه الصالحة للشرب بالبلاد أقل من مؤشر الدول النامية مما ينعكس سلباً على الفئات الفقيرة.

تحقيق الأمن المائي ونعنى به توفر المياه لشرب الإنسان والحيوان والزراعة وتوليد الطاقة والصناعة يجب النظر إليه من منظور نمو السكان في السودان مستقبلاً.

٣ . ٤ المأوى والمستوطنات البشرية:

- قضايا السكان والهجرة والإسكان والمأوى من التحديات الكبيرة وتحسين بيئة المستوطنات البشرية.

- وتوفير الحيازة المأمونة للشرائح الضعيفة في المجتمع من اهم أهداف الدولة وبذلت جهودات إيجابية في معالجة السكن العشوائي والهامشي ضمن الخطط الإسكانية الحديثة.
- وبدأ الاهتمام في توفير مدخلات صناعة البناء والتشييد وتحسين بيئة السكن وتوفير الخدمات الأساسية لها.
- المطلوب بذل جهود في مجال تقنية البناء قليل التكلفة وسياسات تمويل الإسكان وتطوير طرق وأساليب مبتكرة لتدبير موارد لخدمة إسكان الفقراء.

٣ . ٥ خدمات الإسكان (مرافق الصرف الصحي المحسنة):

الصرف الصحي هو المؤشر الحقيقي لدرجة تقدم ورفاهية الدول ولا بد من العمل على تطوير الأساليب التقليدية مثل المراحيض المائية وخزانات الترسيب وفقاً للأسس الصحية. الوضع الراهن حسب الإحصاءات المتوفر يوضح تفاوت الولايات التي لديها مرافق صرف صحي محسنة بين ١٥% الى ٦٤%.
 علماً بأن شبكة الصرف الصحي العام يمثل نسبة ١,٧% والسيفون يمثل نسبة ٦,٧%. ويمثل المرحاض التقليدي بأنواعه المختلفة النسبة الأكبر الارتباط الوثيق بين الصحة وإصحاح البيئة وتصريف مياه الأمطار يتطلب بذل جهود أكبر في هذا المجال في معظم مدن السودان.

٣ . ٦ البيئة:

- يعتمد حوالي ٧٠% من الفقراء علي الكتلة الحية في وقود الطهي.
- الحفاظ على البيئة ومعدلات تجدها بتقليل استهلاك القطاع النباتي من أهم السياسات التي يجب تنفيذها لآثرها المباشر على بقاء الإنسان والحيوان .
- سياسات تنمية الموارد الطبيعية وترشيد إدارتها تمكن من استدامة التنمية والعدالة بين الأجيال.

٤ . التمويل الاجتماعي :

التمويل الاجتماعي يشمل عدة آليات منها الوقف والزكاة ومنظمات المجتمع المدني والمعونة الدولية فضلاً عن الإنفاق العام و التمويل المصرفي.

٤ . ١ . الإنفاق العام:

بلغ متوسط الإنفاق على الخدمات الأساسية (الصحة - التعليم - المياه) حوالي ٧% من جملة الإنفاق العام كما بلغت نسبته من الناتج المحلي الإجمالي في المتوسط حوالي ١,٦% وهو أقل من حده الأدنى في دول إفريقيا جنوب الصحراء الذي يتراوح ما بين (٣% - ٧%).

وتفرض فدراية الموازنة التزاماً على كافة مستويات الحكم بتخصيص موارد مناسبة للخدمات الاجتماعية والتزاماً مجانية الرعاية الصحية الالولية والتعليم الاساسي .

٤ . ٢ مساهمة المصارف في الصيرفة الاجتماعية:

إقر بنك السودان في سياسته التمويلية نسبة ١٠% من السقوف الائتمانية للمصارف لتمويل أنشطة صغار المنتجين والحرفيين والمهنيين بعد ذلك تم إنشاء عدد من المحافظ لتمويل الشرائح المستهدفة مثل محفظة الخريج ومحفظة المرأة وصغار المنتجين وغيرها من المحافظ.

تراجع أداء القطاع المصرفي من نسبة ٧% في تقرير ٢٠٠٣م إلى اقل من ٤% في الأعوام (٢٠٠٤-٢٠٠٦)، الجدول رقم (٣) يوضح ذلك

تدفقات تمويلات التنمية الاجتماعية ٢٠٠٤م - يونيو ٢٠٠٦م.

جدول رقم (٣):

القطاع	٢٠٠٤م	٢٠٠٥م	٢٠٠٦م	الإجمالي بالمليون دينار
التنمية الاجتماعية	١٩٦٤٢,٩	٢٤٧٣٩,١	١٤٨٦١,٤	٥٩٢٤٣,٤
النسبة إلى الإجمالي	%٤,٥٧٨	%٣,٥٨٨	%٣,٠٦٠	%٣,٦١٧
إجمالي التمويل	٤٢٩٠٧٠,١	٦٩٥٣٦٨,٠	٤٨٥٧٣٥,١	١٦١٠١٧٣,٢

المصدر بنك السودان

- التنمية الاجتماعية تشمل صغار المنتجين والمهنيين والحرفيين.
- أداء مصرف الادخار والتنمية الاجتماعية في الفترة من ٢٠٠٤ - ٢٠٠٦م

جدول رقم (٤):

البيان	السنوات	٢٠٠٤م	٢٠٠٥م	٢٠٠٦م	الإجمالي ملايين الدينارات
التمويل		٧٦٠٠	١٠١٧٦	٧١٣٤	٢٤٩١٠
عدد الأسر المستفيدة		٨٩٤١٢	١٢٧٢٠٠	٧٧١٦٣	٢٩٣٧٧٥

المصدر: بنك الادخار والتنمية الاجتماعية

١. إجمالي التمويل خلال الفترة ٢٤,٩ مليار دينار.
٢. عدد الأسر المستفيدة يمثلون ٥% من سكان السودان.
١. هذه النسبة تمثل ٤٢% من إجمالي التمويل كافة المصارف العاملة في مجال التنمية الاجتماعية.

2. تحتاج هذه السياسة إلى تركيز أكبر من البنك المركزي في توجيهه لدعم وتشجيع المشروعات المتوسطة والصغيرة والأسرية.

من ناحية ثانية بدأت تجربة بمبادرة من مصرف الادخار في استخدام الدعم المخصص للولايات لمشروعات التنمية في مجال البنيات التحتية ، ومشروعات سبل كسب العيش بلغت مبلغ ٥,٢ مليار دينار.

٤ . ٣ . ديوان الزكاة:

يعتبر ديوان الزكاة بحكم موارده وانتشاره الواسع من اهم آليات مكافحة الفقر .

بلغت الجباية مبلغ ٢٧ مليون دينار وبلغ الصرف مبلغ ٢٥ مليار دينار في عام ٢٠٠٥م استقادت منه حوالي ١,٨ مليون اسرة وفرد تمثل نسبة ٢٥-٣٠ % من السكان. الذين وصلتهم الزكاة عبر برامج الدعم المباشر او برامج التعليم والصحة والمياه ومشروعات سبل كسب العيش.

٤ . ٤ . الجهد الشعبي والطوعي:

قيم التكافل والتعاقد من القيم الراسخة بين أهل السودان ويصعب حصر كل الجهود الشعبية والخيرية المبذولة لمعالجة الفقر لكثرتها. تقنين العمل الطوعي والإنساني سوف يمكن من تعزيز قدرات هذه المنظمات من تعبئة موارد اضافية للعمل الاجتماعي ومكافحة الفقر، كما ان تفعيل مراكز المعلومات علي المستويات المحلية سيساعد علي حصر جهود هذه المنظمات.

٤ . ٥ . العون الخارجي:

- تراجع العون الخارجي خلال عقد التسعينات حيث انخفض نصيب الفرد من المعونة الدولية الرسمية الي اقل من ٥ دولارات.
- وبعد اتفاقية السلام وتعهدات المانحين في اسلو بدأ وصول بعض المعونات التي يبدو ان هنالك اختلاف في حصرها وحسب تقرير وزارة الشؤون الانسانية فأن العون الخارجي من وكالات ومنظمات الامم المتحدة للعام ٢٠٠٥م قد بلغ حوالي ٩٩٠ مليون دولار أي حوالي ٢٠٠ مليار دينار.
- العون الغذائي (إغاثة) نسبة ٦٠% من هذا العون والتنمية (صحة - تعليم - مياه - بنيات تحتية) نسبة ٢٣% بقية البنود تمثل الحماية والمأوي والتنسيق والحكم الراشد وأخري نسبة ١٧% انظر الجدول (٥)

مساهمات الأمم المتحدة حسب الأنشطة حتى نهاية سبتمبر ٢٠٠٥م بالمليون دولار

الجدول رقم (٥)

م	القطاع	المساهمة
١.	العون الغذائي	٥٩٤٨٩٩,٧٩٥
٢.	الصحة	٤٤٥٧٢,٠٠٤٤
٣.	التعليم	٢١٨١٣٢٥١
٤.	تأهيل البنيات التحتية	٦١١٥٧٧٩٥
٥.	المياه وإصحاح البيئة	٣٤١٠٤٩٨٤
٦.	المأوى	١٤٦٥٩٤٤٣
٧.	الحماية ودعم العودة ومكافحة الألغام	٣٥٦٣٢١٢٤
٨.	الحكم الراشد	١٢١٧٦٧٨٩
٩.	التنسيق	٤٣٣٨٧٨١٢
١٠.	التنسيق	٣٧٩٥٧٠٠
١١.	النقدية	٨٠١٣٩٧٦٠
١٢.	أخرى	
١٣.	الجملة	٩٨٧,٩٢٥٣١٦

• ملاحظتنا على هذه المبلغ كالاتي:

١. معظم الصرف على بنود الإدارة والترحيل.
٢. قيام وكالات الأمم المتحدة والمنظمات بوضع البرامج وتنفيذها.
٣. يستوجب ذلك مزيد من الضبط والتوجيه لمسار عمل المنظمات كما جاء في إعلان باريس والذي وقع عليه السودان.

٥. الضمان الاجتماعي :

سبقت الاشارة الي ان ديوان الزكاة يمثل اهم اداة للضمان الاجتماعي وفيما يلي نستعرض الجهود المبذولة في تعزيز صناديق التأمين الاجتماعي.

١.٥ إستراتيجية تطوير نظم الحماية الاجتماعية:

تبلورت الجهود الوطنية بإجازة مشروع تطوير نظم الحماية الاجتماعية وتنفيذ المرحلة الأولى والشروع والبدء في تنفيذ المرحلة الثانية والتي مكنت من الحفاظ على الأوضاع المالية لهذه الصناديق فضلاً عن التحسينات في الحد الأدنى للمعاش وشمول التغطية واخضاع

الصناديق(المعاشات، التأمينات الاجتماعية) لأسس الشفافية وتبسيط إجراءات الحصول على المعاش والمنافع والخدمات وتقديم السلة الاجتماعية لدعم الطلاب والعلاج ومشروعات استثمارات المعاشين وكفاءة استثمار الفوائض.

حدث تطور في المعاشات وتوسيع مظلة للتأمينات الاجتماعية خاصة في القطاع الخاص وزاد الحد الأدنى للمعاش منذ العام ٢٠٠١م بمقدار ثلاثة اضعاف حيث كان في العام ٢٠٠١م ثلاثة وثلاثون ألف وألآن في عام ٢٠٠٥م مبلغ تسعون ألف. التحدي الاساسي هو المحافظة على الصناديق القائمة بتطبيق الاسس التأمينية في ادارة المخاطر وتعبئة الموارد في ظل اللامركزية.

٢ . ٥ التأمين الصحي:

يعتبر مشروع التأمين الصحي من اكبر المشاريع التي تبنتها الدولة في مجال الحماية الاجتماعية لكافة شرائح المجتمع وصلت التغطية في عام ٢٠٠٥م ٢٣% والهدف الإستراتيجي تغطية ٨٠% من السكان بمظلة التأمين الصحي.

٣ . ٥ صندوق دعم الطلاب:

بلغ طلاب التعليم العالي في العام ٢٠٠٥م (٣٨١٥٠٨) وتم توفير السكن لعدد (١١٥٠٠٠) بنسبة ٣٠% من الطلاب وتعطي الطالبات أولوية في السكن بنسبة ٦٦% كما غطت الكفالة الشهرية عدد (٩٠٠٢٦) طالب وطالبة.

٦.التجارب الناجحة والدروس المستفادة:

وثائق إستراتيجيات الحد من الفقر استحدثت في العام ١٩٩٩م في إطار مبادرة الـ(Hipics) وكان الهدف الصريح هو تعزيز الإستراتيجيات الوطنية لمكافحة الفقر عن طريق تحسين عمليات تخطيط ورصد الإجراءات العامة وارتكزت المبادرة على مبادئ رئيسية هي الملكية الوطنية والمشاركة العريضة لقاعدة لأصحاب الشأن والتوجه نحو تحقيق النتائج والشراكات.

كانت للوثائق عدة آثار إيجابية على مضمون وعمليات التخطيط الإنمائي إلا إنه يتعين عمل المزيد من أجل رسم سياسات وبرامج مناصرة للفقراء وتحسين الروابط مع نظام الموازنة والتصدي لقضايا آليات التشاور وتنسيق ومواءمة المعونة مع الشركاء الخارجيين .

٧. مكونات الجيل الثاني من إستراتيجيات الحد من الفقر:

الجيل الثاني" من إستراتيجيات الحد من الفقر يتعين أن يتصدى لأربع مجموعات من القضايا هي:

❖ النمو والحد من الفقر وتنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية.

❖ الملكية والقيادة والمحاسبية للحد من الفقر .

❖ بناء القدرات من أجل الحد من الفقر.

❖ هيكل المعونة وإستراتيجيات الحد من الفقر والأهداف الإنمائية للألفية.

٧. ١. الخلاصة:

إستراتيجيات الجيل الثاني تربط بين النمو والحد من الفقر وتحقيق أهداف الألفية التنموية والعون الخارجي وربطه بالموازنة العامة للدولة وفق توزيع قطاعي وجغرافي مع وجود نظام للإدارة الرشيدة لاستخدام العون الخارجي وفق إستراتيجية لتقليل الاعتماد عليه (Exit Strategy) وإبدالها بالموارد الذاتية.

٨. أهم الاستنتاجات والتوصيات :

الاستعراض السابق يوضح أن إستراتيجية القضاء علي الفقر لم تكتمل إلا أن كثيراً من البرامج والأنشطة تصب في اتجاه الحد من الفقر ورغم أن تعددها لم يمكننا من حصر شامل لها الا انه تشكل جهداً طيباً يؤسس للإعداد استراتيجيية وبرامج للتصدي للظاهرة كما ان المعطيات الدولية والإقليمية مثل (أهداف الألفية ومكونات الجيل الثاني) يمكن الاسترشاد بها في صياغة مثل هذه الاستراتيجيية أخذين في الاعتبار الواقع الوطني وهذا يتطلب عمل الآتي:

١. المحافظة على ما تحقق من نمو عالي في العقد السابق والعمل على استدامته وعدالة توزيعه رأسياً وأفقياً ليصبح النمو مناصراً للفقراء.
٢. صياغة سياسية اجتماعية في شكل حزمة متآزره تعزز بعضها وضمان تكاملها وتزامنها مع السياسة الاقتصادية الملائمة للتصدي للفقير. وتوسيع فرص الكسب ورتق النسيج الاجتماعي. بما يشمل ركائزها وعواملها الخاصة والعناصر الفاعلة فيها والشروط الضرورية لها.
٣. توسيع التمويل الاجتماعي وضمان وصول الفقراء للائتمان وتوفير الصيرفة الاجتماعية وابتكار ضمانات غير تقليدية.
٤. حشد إرادة وطنية وتوسيع وزيادة تغطية وفعالية شبكات الأمان الاجتماعي القائمة وابتكار وسائل للوصول الذين يصعب تغطيتهم بالنظم القائمة.
٥. وضع سياسات استخدام ملائمة للتصدي للفقير بما يشمل بناء وتوظيف القدرات وتشجيع الاستخدام الذاتي والمشروعات المتوسطة والصغيرة والأسرية وإزالة التمييز ضدها.
٦. الانتقال من الدعوة للحوار الاجتماعي للانفاذ الفعلي له بما يعزز التضافر بين الدولة والمجتمع والقطاع الخاص ومشاركتهم في التصدي للفقير.
٧. امتلاك الوطنيين للتنمية تخطيطاً وتنفيذاً وترشيد المعونة الدولية لانفاذ الالويات الوطنية والمتفق عليها دولياً... وإخضاعها لمبادئ الشفافية والمساءلة المتبادلة لشركاء التنمية.